

”إسرائيل“ وحرب الدعاية: كيف تستخدم تل أبيب الأسرى لتبرير الإبادة في غزة؟



ترجمة وتحرير: نون بوست

طوال 15 شهرًا؛ حافظت إسرائيل على الدعم الغربي لمجازرها في غزة من خلال حملة تضليل ممنهجة. فقد رُوّجت لاتهامات خطيرة ضد حماس، مثل قطع رؤوس الأطفال والاعتصام الجماعي، دون تقديم أي دليل، في حين عملت على التقليل من شأن جرائمها، التي كانت أشد فظاعة، ردًا على هجوم حماس على إسرائيل.

ومع تراجع صدى هجوم تشرين الأول / أكتوبر 2023 في الذاكرة، مقابل استمرار المشاهد المروعة للدمار الشامل في غزة - والذي وصفته محكمة العدل الدولية بأنه ”إبادة جماعية محتملة“ - يسعى القادة الإسرائيليون إلى تحويل الأنظار إلى ساحة جديدة من السرد الدعائي؛ فهم بحاجة إلى مجموعة جديدة من الأكاذيب لتبرير استئناف المذبحة. وكالعادة، وسائل الإعلام الغربية المؤسسية تساهم بنشاط في ذلك.

في هذا السياق؛ تستغل كل من إسرائيل وحماس عمليات تبادل الأسرى في المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار لكسب التفوق الأخلاقي. ومع ذلك، ورغم الدعم الغربي غير المشروط، تجد إسرائيل نفسها عاجزة عن كسب معركة الرأي العام.

هذا الفشل الإعلامي يفسر رد فعل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي شن هجومًا غاضبًا نهاية الأسبوع، متهمًا حماس بإخراج ”مسرحية مذلة“ خلال عمليات الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين. ويبدو أن إسرائيل وأنصارها كانوا غاضبين بشكل خاص من أحد الأسرى الذين تم إطلاق سراحهم يوم السبت، حيث ابتسم وهو يقف على المسرح وقبل اثنين من خاطفيه على جبينهما بحرارة، كما ظهر وهو يضع ذراعه حول كتف أحدهم أثناء تسليمه إلى طاقم الصليب الأحمر، في لقطة اعتُبرت دليلًا على

الأجواء التي عاشها الأسرى داخل غزة.

وفي مشهد آخر، ظهر أسيران إسرائيليون كان من المقرر الإفراج عنهما في الجولة التالية، يراقبان من داخل سيارة قريبة، وقد بدت عليهما علامات الابتهاج، بينما ناشدا تنتيهاو عدم التدخل في صفقة الإفراج عنهما.

تنتيهاو ينسف وقف إطلاق النار

وكما كان متوقعًا، تبنت وسائل الإعلام الغربية - بما فيها قناة ”بي بي سي“ - الرواية الإسرائيلية التي تضخم بعض الحوادث باعتبارها ”انتهاكات جسيمة“ لوقف إطلاق النار، متجاهلة في المقابل مقتل أكثر من 130 فلسطينيًا منذ بدء الهدنة في 19 كانون الثاني/يناير، جراء مئات الهجمات الإسرائيلية على غزة.

وفي الوقت ذاته؛ قدمت التغطية الإعلامية الغربية تغافلًا واضحًا عن موجة الدمار الجديدة التي تشنها إسرائيل في الضفة الغربية المحتلة، حيث تم هدم آلاف المنازل وتهجير مجتمعات بأكملها ضمن عمليات تطهير عرقي متواصلة.

ورغم أن هذه الجرائم تمثل انتهاكًا صارخًا لاتفاق وقف إطلاق النار، إلا أن وسائل الإعلام الغربية لم تسلط الضوء عليها بما يتناسب مع خطورتها.

وفي هذا السياق، استغل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو صورًا أظهرت بعض الأسرى الإسرائيليين في لحظات ودّ ظاهر مع عناصر من حماس، ليبرر تعطيل وقف إطلاق النار قبل انطلاق مرحلته الثانية الأسبوع المقبل، والتي كان من المفترض أن تشمل انسحابًا إسرائيليًا كاملًا من غزة والسماح بإعادة إعمارها.

في خطوة تصعيدية؛ أوقفت إسرائيل عملية تبادل الأسرى، حيث أُجبرت الحافلات التي كانت تقل مئات الأسرى الفلسطينيين المقرر الإفراج عنهم يوم السبت على العودة إلى السجون الإسرائيلية، رغم أن تقديرات تل أبيب نفسها تؤكد أن الغالبية العظمى منهم لم يكونوا ”مقاتلين“.

العديد من هؤلاء المعتقلين، بمن فيهم كوادر طيبة، تم احتجازهم عشوائيًا من شوارع غزة بعد هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، وظلوا في الأسر دون توجيه أي تهمة، وتعرضوا للتعذيب وسط ظروف احتجاز بربرية وصفتها منظمات حقوقية إسرائيلية بأنها ”جحيم“.

شعارات الإبادة الجماعية

ومن المغربي تصور أن إسرائيل وأنصارها كانوا فعلاً قلقين من أن حماس، من خلال عرض الأسرى علنًا، انتهكت حقوقهم في الكرامة بموجب القانون الإنساني الدولي؛ لكن لا تنخدع بهذا ولا تكن ساذجًا، فحتى قبل أن تتراجع إسرائيل عن صفقة تبادل الأسرى، كانت قد تعهدت بمعاملة الفلسطينيين بشكل مهين. فقد أُجبر العديد منهم على ارتداء قمصان تحمل شعارات تؤيد الإجراءات الإبادة الإسرائيلية ضد سكان غزة.

ومنذ البداية، كانت قضية الأسرى الإسرائيليين على هامش اهتمامات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، لو كانت إسرائيل تهتم بهم حقًا، لما استمرت في قصف غزة بلا هوادة طوال 15 شهرًا.

في ذات الوقت؛ لم يظهر أنصار إسرائيل أي قلق حيال الأسرى الفلسطينيين الـ 600 الذين كان من المقرر الإفراج عنهم يوم السبت، حيث أُجبرت الحافلات التي كانت تقلهم على العودة إلى المعتقلات الإسرائيلية بينما كانوا على مشارف الحرية.

وفي جميع الأحوال، لم تكن قضية الأسرى الإسرائيليين أولوية بالنسبة لإسرائيل منذ البداية. لو كانت

فعلًا تهتم بمصيرهم، لما استمرت في قصف غزة طوال 15 شهرًا. وكان بإمكان إسرائيل أن تستغل فرصة وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى ليس الشهر الماضي – عندما اضطرت للقيام بذلك تحت ضغط من الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب – بل في أيار/ مايو الماضي، عندما عرضت عليها صفقة مماثلة بالشروط نفسها. ولو كانت إسرائيل تهتم فعلاً بالأسرى، لما استخدمت القنابل الأمريكية الثقيلة التي تزن 2000 رطل، والتي دمرت أجزاء واسعة من غزة بشكل عشوائي، وأغرقت الأنفاق – حيث كان العديد من الأسرى الإسرائيليين محتجزين – بالغازات السامة.



الأسير الإسرائيلي المفرج عنه حديثًا، غمر شم طوف، يُقبّل رأس أحد مقاتلي حماس بعد إطلاق سراحه في النصيرات وسط قطاع غزة، 22 شباط/ فبراير 2025
لو كانت إسرائيل تهتم بالأسرى؛ لما أنشأت ”مناطق قتل“ غير معلنة في غزة، حيث كان الجنود الإسرائيليون يطلقون النار على كل ما يتحرك.
في كانون الأول/ ديسمبر 2023؛ تم قتل ثلاثة أسرى إسرائيليين عاري الصدر كانوا يلوحون بأعلام بيضاء للاستسلام في هذه الظروف بالذات.
إسرائيل تفعل ما يحلو لها

الأسرى الإسرائيليون يمثلون قيمة لنتيهاهو ومدافعيه المتملقين فقط بقدر ما يخدمون في دعم رواية تبرر الإبادة الجماعية.
ومع الضغط من ترامب؛ كان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد أدرك أن تأمين عودة بعض الأسرى هو الثمن الذي يجب أن يدفعه – لإرضاء الرئيس الأمريكي الجديد وجزء كبير من الرأي العام الإسرائيلي – قبل أن يتمكن من استئناف المذبحة الجماعية للأطفال في غزة.
لقد أوضح نتنيهاهو مرارًا أنه لا ينوي الانتقال إلى وقف إطلاق نار دائم بعد المرحلة الأولى من تبادل الأسرى.

بالنسبة لنتنياهو؛ تكمن أهمية الأسرى الإسرائيليين في أنهم يشكلون طريقًا له للعودة إلى الإبادة الجماعية.

من جهة أخرى؛ لدى حماس دافع قوي لاستغلال الفرصة التي توفرها عملية الإفراج عن الأسرى لتوضيح أنها ليست مجرد العدو الذي صنعه إسرائيل وأكدته الرواية الغربية.

تأمل حماس أن تظهر عمليات الإفراج المدروسة بعناية قدرتها على التحكم في غزة، على الرغم من الدمار الإسرائيلي.

ولدى حماس أيضًا أسباب لبناء علاقات مع الأسرى الإسرائيليين؛ ليس أقلها تحسين صورتها أمام الرأي العام الدولي، وجعل من الصعب على نتنياهو العودة إلى الإبادة الجماعية.

إسرائيل، بالطبع، لا تمتلك أي دافع مماثل. كطرف أقوى بكثير - حيث كانت، حتى قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تحتجز كامل سكان غزة رهائن من خلال حصار دام 17 عامًا - يمكنها أن تفعل ما تشاء، وهي واثقة أن مطالبها لن تخضع للتدقيق المناسب من قبل وسائل الإعلام الغربية، فشهادات الأسرى الفلسطينيين المفرج عنهم حول التعذيب والاعتداء الجنسي والاغتصاب، والتي أكدها مراقبو حقوق الإنسان الدوليون، تم تجاهلها ببساطة.

متلازمة ستوكهولم

ورغم أن الظروف تميل لصالح إسرائيل، إلا أن الواقع المختلف بين الجانبين واضح لدرجة أن إسرائيل تخسر حرب الدعاية، وهذا هو السبب في أن نتنياهو لا يهتم باستمرار تبادل الأسرى يوماً إضافياً أكثر من المطلوب.

المشكلة تكمن في أن الأسرى الذين أفرجت عنهم حماس لا يساعدون في دعم قضيتهم، بل يعيقونها.

من خلال تصوير حماس على أنها مجرد وحوش، كانت إسرائيل تهدف إلى تجريد سكان غزة من إنسانيتهم لتبرير جرائمها الإبادية.

على الرغم من دعم المدافعين عن الإبادة الإسرائيلية - الذين تردد صدى تصريحاتهم في وسائل الإعلام الغربية - تم الإشادة بحالة مجموعة من الأسرى الإسرائيليين الذين أفرج عنهم في وقت سابق من هذا الشهر، حيث بدأ أنهم شاحبين ونحيفين تمامًا مثل مئات الأسرى الفلسطينيين الذين أفرجت عنهم إسرائيل.

وأتارت حالة هذه المجموعة الصغيرة من الإسرائيليين غضبًا واسعًا، في حين تم تجاهل حالة الفلسطينيين المفرج عنهم التي كانت أسوأ بكثير.

لكن في معظم الحالات، بدأ الأسرى الإسرائيليون في حالة صحية معقولة، خاصة بالنظر إلى أن إسرائيل منعت دخول الطعام والماء إلى غزة لمدة 15 شهرًا، وأن معظم الأسرى تم احتجازهم في أعماق الأرض لحمايتهم من الهجمات الجوية الإسرائيلية التي دمرت معظم غزة.

ما يثير قلق إسرائيل بشكل أكبر هو أن الأسرى بدأ عليهم الارتياح حول خاطفيهم.

في المقابل؛ تجاهل مؤيدو إسرائيل هذه المشاهد، معتبرين إياها مجرد تمثيل أمام الكاميرات أو مجادلين بأن الأسرى يعانون من ”متلازمة ستوكهولم“، وهي حالة نفسية يتعاطف فيها الرهائن مع خاطفيهم.

ورغم احتمال صحة ذلك، يصعب تجاهل السؤال: لماذا لم نر أي أسرى فلسطينيين يظهرون أو يتصرفون بشكل مشابه من المودة تجاه حراسهم الإسرائيليين؟

”الوقت يوشك على النفاد“

بغض النظر عن كيفية تقييم الجمهور الغربي للأدلة أمام أعينهم، فإن ذلك لا يقدم دعمًا كبيرًا لإسرائيل. المشاهد بين حماس والأسرى تتناقض بشكل واضح مع السرد السائد من إسرائيل – الذي يعاد تكراره في الإعلام الغربي – حول حماس كهمج يقطعون رؤوس الأطفال ويرتكبون الاغتصاب الجماعي، دون تقديم أي دليل موثق.

هدف إسرائيل من تقليص حماس إلى مجرد وحوش كان تهدف إلى نزع إنسانية سكان غزة وتبرير جرائمها الإبادية. ومع ذلك، فإن مشاهد الأسرى الذين يظهرون ارتباطًا إنسانيًا مع خاطفيهم من حماس تجعل من الصعب الاستمرار في الحفاظ على هذه الفكرة.

كيف يمكن لإسرائيل أن تدعي أنها تحتل موقفًا أخلاقيًا عاليًا في الوقت الذي أعلن فيه قادتها بوضوح نيتهم الإبادية تجاه أطفال غزة؟

إذا كانت حماس قد لا تكون شريرة كما صورها الإعلام الغربي – وإذا كان سلوك أفرادها لا يختلف كثيرًا عن سلوك الجنود الإسرائيليين وحراس السجون – فما الذي يقوله ذلك عن مصداقية تغطية الإعلام الغربي لما جرى في الأشهر الخمسة عشر الماضية من الإبادة الجماعية؟

وأكثر من ذلك، ما الذي يعكسه ذلك عن همجيتنا الغربية عندما يقبل قادتنا المنتخبون، بلا اكتراث، بقتل عشرات الآلاف وربما مئات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين في غزة انتقامًا من هجوم حماس في 2023؟

كيف يمكن لإسرائيل أن تدعي أنها تحتل موقفًا أخلاقيًا عاليًا عندما أعلن قادتها بوضوح نيتهم الإبادية تجاه أطفال غزة، قائلين إن جميع سكان غزة متورطون في هجوم حماس وبالتالي هم أهداف مشروعة؟

أي موقع أخلاقي يمكن لإسرائيل أن تحتله عندما، حتى أثناء وقف إطلاق النار المفترض، انتهكت شروط الاتفاق أكثر من 250 مرة ورفضت التوقف عن القتال؟

ما هو الموقع الأخلاقي الذي تشغله إسرائيل عندما تقوم بإلقاء منشورات فوق غزة، كما فعلت الأسبوع الماضي، تؤكد نيتها الإبادية إذا فشل الفلسطينيون هناك في الخضوع لخطة ترامب لتطهير عرقي للسكان؟

المنشور، الذي أصدرته ”وكالة الأمن الإسرائيلية“، يحذر: ”إذا اختفى جميع سكان غزة... لن يشعر أحد بكم، ولن يسأل أحد عنكم... الوقت يوشك على النفاد – اللعبة تكاد تنتهي.“

وينتهي بتحذير للفلسطينيين بالتعاون: ”من يرغب في إنقاذ نفسه قبل فوات الأوان، نحن هنا، باقون حتى نهاية الزمن.“

الحساب العنصري

في سياق مماثل، سعت إسرائيل إلى استغلال مشاعر الغضب والعاطفة الناجمة عن مقتل عائلة بيباس في غزة – وهي أم إسرائيلية وطفلاها الصغيران اللذان تم اختطافهما في 7 تشرين الأول / أكتوبر – عبر نشر معلومات مضللة على نطاق واسع.

وبعد إعادة جثثهم في عطلة نهاية الأسبوع، سارعت إسرائيل إلى الادعاء بأن الخاطفين هم من قتلوا العائلة، وفي هذه الحالة، لم يكن الخاطفون من حماس، بل عصابة إجرامية تُعرف باسم ”أمراء الصحراء“، التي اختطفت العائلة بعد أن تمكنت من الهروب من غزة في تشرين الأول / أكتوبر 2023.



عائلات فلسطينية تفاعلت بعد تأخير إسرائيل لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في مدينة رام الله بالضفة الغربية المحتلة في 23 شباط / فبراير 2025

لنفترض للحظة أن رواية إسرائيل حول مقتل عائلة بيباس ”بدم بارد“ صحيحة من الناحية الواقعية. بينما قد يكون من المفهوم – وإن كان ذلك ينبع من قومية متطرفة – أن يهتم الإسرائيليون أكثر بمقتل هؤلاء الثلاثة أكثر من المذبحة والتشويه الذي مارسه الجيش الإسرائيلي ضد عشرات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين في غزة، فما الذي يجعل السياسيين ووسائل الإعلام الغربية يتبنون نفس الحساب العنصري؟

لماذا تعتبر وفاة ثلاثة إسرائيليين أبرياء أكثر أهمية، وأكثر جدارة بالتغطية الإعلامية، وأكثر إيلاماً من وفاة عشرات الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء؟

في الواقع، هناك أسباب قوية للاعتقاد أن إسرائيل تكذب مجدداً، وأن هذا مجرد إعادة تدوير لخرافة ”رؤوس الأطفال المقطوعة“ التي كانت قد ساهمت في إشعال الأجواء المؤيدة للإبادة الجماعية. تم الإبلاغ على نطاق واسع عن مقتل عائلة بيباس في قصف إسرائيلي عشوائي في تشرين الثاني / نوفمبر 2023، في بداية عمليات الإبادة التي شنها الاحتلال.

عقب وفاتهم، عرضت حماس إعادة جثثهم مع الأب الذي كان لا يزال على قيد الحياة. لكن إسرائيل، كما أشار المحلل الفلسطيني محمد شهادة، رفضت العرض لتتظاهر ”عن عمد“ بأنهم كانوا أحياء، مستفيدة من السرد الذي يصف الفلسطينيين بـ”الوحوش“ الذين يحتجزون الرضع.

اليوم، تُستغل معاناة عائلة بيباس من قبل إسرائيل وداعميها – بمساعدة الإعلام – لإثارة الدعم لاستئناف قتل الأطفال الفلسطينيين بدم بارد.

من المرجح أن تكون عائلة بيباس، مثل العديد من العائلات الفلسطينية، قد دُمرت بسبب القنابل الأمريكية التي ألقتها إسرائيل. وهذا قد يفسر اللبس الأولي في أجزاء الجثث التي أدت إلى إعادة امرأة فلسطينية بدلاً من شيري بيباس، الأم، إلى إسرائيل قبل أن يتم تصحيح الخطأ من قبل حماس.

وفي دلالة على قلة مصداقية المسؤولين الإسرائيليين في هذه القضية، قام أعضاء عائلة بيباس الناجون بمنع الوزراء الحكوميين من حضور الجنازات التي كانت مقررة يوم الثلاثاء.

سبل الشكاوى

وتجدد تواطؤ وسائل الإعلام الغربية في هذه المناورات الواضحة بشكل كامل؛ فقد كشف تحقيق أجراه موقع ”ديكلاسيفيد“ البريطاني الأسبوع الماضي عن شهادات من موظفين في الـ ”بي بي سي“، و”سكاي نيوز“، و”آي تي إن“، و”الغارديان“ و”التايمز“، الذين أكدوا أن الدعاية الإسرائيلية ”كانت تسود بشكل مطلق“ في مؤسساتهم الإعلامية.

تمكن الموظفون غير الراضين في صحيفة ”الغارديان“ من تجميع جدول بيانات يحتوي على ”عدد كبير من الأمثلة“ التي توضح كيف قامت الصحيفة ”بتضخيم الدعاية الإسرائيلية غير المتحدية عليها... أو التعامل مع التصريحات الكاذبة بشكل واضح من قبل المتحدثين الإسرائيليين على أنها موثوقة“.

وفي قناة ”سكاي“، قال أحد الصحفيين إن القناة فرضت مجموعة من القواعد غير المكتوبة التي تنطبق فقط على تغطية إسرائيل، مشيرًا إلى أن ”المعركة مستمرة لنقل الحقيقة“. وفي كل مرة يتم فيها إظهار الفلسطينيين على أنهم بشر أو التدقيق في تصريحات المتحدثين الإسرائيليين، تتعرض القناة لـ ”سبل من المكالمات والشكاوى“.

وكانت التهديدات بسحب وصول القناة إلى كبار المسؤولين الإسرائيليين أو منع مراسليها من دخول المنطقة قد أثرت بشكل مباشر في ”ما يتم قوله وما لا يُقال على الهواء“.

من جانبها، تحدثت مصادر من ”بي بي سي“ عن ثقافة متأصلة في الهيئة تجعل الفلسطينيين يُجردون من إنسانيتهم بشكل مستمر، في حين يتمتع الإسرائيليون بمعاملة مغايرة.

وأشار أحد الصحفيين إلى أن ”استخدام كلمة الإبادة الجماعية محظور تمامًا، وأي مشارك يستخدمها يُوقف فورًا“.

هذا السياق يوضح قرار ”بي بي سي“ في عطلة نهاية الأسبوع بإزالة فيلم وثائقي عن غزة كان متاحًا لفترة قصيرة على خدمة البث ”آي بلاير“. حيث كان فيلم ”غزة: كيف تنجو من منطقة حرب“، الذي يعرض دمار غزة من وجهة نظر الأطفال، أول محاولة من الهيئة الإذاعية الحكومية لإنسانية الفلسطينيين بشكل صحيح، بعد مرور 16 شهرًا على بدء ما وصفته إسرائيل بالإبادة الجماعية المحتملة.

الإعلام الجبان

من المتوقع تمامًا أن تقوم الجماعات المؤيدة لإسرائيل، التي بررت بدم بارد مجزرة أطفال غزة في كل خطوة على الطريق، بإحداث ضجة. وكما كان متوقعًا، فإن ”بي بي سي“ لم تتردد في الانصياع للضغط بأدنى حد.

لكن، حتى وفقًا للمعايير المتدنية لجبن الإعلام السائد، فإن هذا يعتبر مستوى غير مقبول.

اتهم مؤيدو إسرائيل قناة ”بي بي سي“ بدعم الإرهاب وترويج المعلومات المضللة بسبب كون الراوي الرئيسي في الفيلم، عبد الله البالغ من العمر 14 عامًا، هو ابن نائب وزير في حكومة حماس.

وفي شكوى رسمية قدمها 45 صحفيًا ومديرًا إعلاميًا يهوديًا، تم تصنيف أيمن اليازوري بـ ”زعيم إرهابي“.

غير أن اعتراضات هذا اللوبي تُعد المعلومات المضللة الحقيقية، إذ تعتمد على التشريعات البريطانية القاسية التي استلهمت من إسرائيل، والتي تخلط بين أي علاقة بـ حماس أو حكومة غزة والإرهاب.

احتجزت إسرائيل مئات من العاملين في المجال الطبي في غزة، ثم عذبتهم بناءً على أنهم مرتبطون

بالإرهاب، فقط لأنهم يعملون في المستشفيات العامة تحت إشراف إدارة حماس.

من جانب آخر، تم توظيف اليازوري، الذي حصل على دكتوراه في الكيمياء البيئية في المملكة المتحدة وعمل في وزارة التعليم الإماراتية لوضع مناهجها العلمية، بعد عودته إلى غزة للعمل في وزارتي التربية والزراعة بفضل مهاراته المتخصصة، وليس بسبب انتمائه لحماس.

أما ابنه عبد الله، الذي درس في المدرسة الوحيدة الناطقة بالإنجليزية في غزة، فتم اختياره لأنه من القلائل الذين يستطيعون سرد القصة بطلاقة باللغة الإنجليزية لجمهور ال”بي بي سي“.

في النهاية، لا يحمل سرد عبد الله أي شيء استثنائي؛ فهو ببساطة يقدم الشخصيات وهم يواجهون كارثة إنسانية سببتها إسرائيل، وهي معاناة يمكن للجمهور أن يشاهدها بنفسه على الشاشة.

الضغوط الاستثنائية

تم اختيار الأطفال الذين تُروى قصصهم في الفيلم الوثائقي - والذين تم حذفهم لاحقًا - لأسباب صحفية واضحة: لأنهم يقومون بأفعال مثيرة تحت ضغوط استثنائية. بعضهم أصبح طاهيًا مشهورًا على تيك توك رغم الحصار الغذائي الإسرائيلي، وآخرون تطوعوا في المستشفيات لنقل المصابين جراء الهجمات الإسرائيلية من سيارات الإسعاف إلى الأطباء.

ويشكل الفيلم الوثائقي خطرًا على إسرائيل، ليس بسبب مواقفه السياسية، بل بسبب قدرته على إنسانية أطفال غزة، الذين تم ذبحهم بأعداد ضخمة.

ومع ذلك، فإن الفيلم نفسه مصاغ بشكل يوافق إسرائيل: حماس تُلعن من قبل السكان الذين يعانون أكثر من إسرائيل؛ وما تعتبره أعلى محكمة في العالم إبادة جماعية في غزة يُوصف ببساطة ”بحرر“؛ والإسرائيليون الأسرى لدى حماس، بما فيهم الجنود، يتم التعامل معهم باعتبارهم ”رهائن“.

ما يخشاه اللوبي المؤيد لإسرائيل - باستثناء المقطع الأخير الذي يظهر هجومًا على طاقم إسعاف بواسطة مروحيات أباتشي إسرائيلية - هو أي تصوير للفلسطينيين يتناقض مع الدعاية الإسرائيلية: أن كل شخص في غزة، حتى الأطفال؛ إرهابيون جلبوا الموت والدمار على أنفسهم.

هذه الحجة لا يجب أن يصدقها سوى المرضى النفسيون، ومع ذلك، نجد أن وسائل الإعلام الغربية والحكومة البريطانية تحت قيادة كير ستارمر تقبلها دون تساؤل.

وهي حجة تبرر الإبادة الجماعية، وهو ما كان يجب أن يكون من أولويات القادة الغربيين ووسائل الإعلام العمل على منعه، بدلًا من دعم سرد دعاية يسهم في جعل استئناف الإبادة الجماعية أمرًا شبه حتمي.

المصدر: ميدل إيست آي